استجابة القوانين الاسلامية للتغيرات الاجتماعية

الدكتور مصطفى المحقق الداماد

من اشكاليات فلسفة القانون هي كيفية التوفيق بين الصياغات النظرية للشريعة والتغيرات الاجتماعية.[1] فالشريعة تُعد من سنخ القوانين الطبيعية غير القابلة للتغيير، لكنها من جهة تصطدم دائما بالتغيرات الإجتماعية، ومن جهة اخرى فإن عمق تلك التغيرات تؤثر على المفاهيم القانونية، وتشعر بضرورة ابداع قوانين جديدة.

إن قضية التغيرات الاجتماعية والتنظير القانوني احتلت موقعاً متميزاً ورفيعاً في فلسفة الحقوق الاسلامية. وكلنا يعلم أنَّ جميع التشريعات الاسلامية الهية ومقدسة، وغير قابلة للتغيير، لكن رغم ذلك، هناك تساؤلات عن الكيفية التي ستواجه بها تلك التشريعات التغيرات الاجتماعية؟ وهل ان التشريعات الاسلامية غير قابلة للتغيير اساساً ام يمكنها الاستجابة للتغيرات الاجتماعية بشرط عدم المساس باسسها واصولها؟

هذه تساؤلات تطرح حول إمكان تطبيق القوانين الاسلامية في ظل الظروف الاجتماعية.